زمن الجريمة وشركاء الدم

دراسة مقارنة موسعة في الجرائم المستمرة والمشاركة الإجرامية والفاعل الأصلي في القتل العمد

تحليل فقهي وقضائي دقيق بين مصر والجزائر وفرنسا في ضوء أحدث اجتهادات محاكم النقض

تأليف

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون

الإهداء

إلى روح والدي الطاهرة، التي علمتني أن العدالة لا

تشيخ بمرور الزمن، وأن الحق لا يسقط بالتقادم إذا كان مبنياً على اليقين.

وإلى ابنتي الحبيبة صبرينال، يا من تجمعين في دمك أصالة النيل وعمق المتوسط

مقدمة عامة

ديناميكية الفعل الإجرامي وتعدد الفاعلين

الجريمة ليست لحظة جامدة تنقضي بانتهاء الفعل المادي، بل هي كائن حي قد يمتد زمنه ليصبح جريمة مستمرة تتحدى حسابات التقادم، وقد يتعدد فاعلوها ليصبحوا شركاء في الدم يتحملون نفس الوزر الجنائي. إن فهم طبيعة الجريمة المستمرة، ودقة التمييز بين أشكال المشاركة الإجرامية، وتحديد هوية الفاعل الأصلي في جرائم القتل العمد، تمثل العقدة الأكثر تعقيداً وإثارة في الفقه الجنائي الحديث.

هذا الكتاب زمن الجريمة وشركاء الدم يغوص في أعماق هذه القضايا الثلاث الكبرى التي تشغل بال المشرع والقاضي والباحث. إنه ليس مجرد سرد للنصوص، بل هو تشريح جراحي للدوافع، والأفعال، والمسؤوليات المتشابكة. سنغوص في مقارنة ثلاثية الأبعاد بين:

النظام المصري: بثرائه الفقهي المستمد من الشريعة الإسلامية والقانون الفرنسي، واجتهادات محكمة النقض المصرية الرائدة في تكييف الجرائم المستمرة والمشاركة المعنوية.

النظام الجزائري: بخصوصيته التي تمزج بين الأصالة الإسلامية والحداثة القانونية، وتشديده على مسؤولية الشركاء في جرائم المساس بأمن الدولة والأشخاص.

النظام الفرنسي: بدقته التقنية في التفريق بين الفاعل والشريك، وتطور مفهوم المساعدة والإيذاء في ظل تحديثات قانون العقوبات الفرنسي.

سنناقش إشكاليات جوهرية: متى تبدأ ومتى تنتهي الجريمة المستمرة؟ هل ينقطع التقادم بتجدد النية الإجرامية؟ كيف نثبت المساهمة المعنوية لمن لم يلمس السلاح؟ ومن هو الفاعل الأصلي حين يتعدد الجناة في جريمة قتل واحدة؟

هذا الكتاب موجه لكل قاضٍ يواجه تعقيدات تعدد الجناة، ولكل محامٍ يدافع عن متهم بالتشارك في جريمة دم، ولكل باحث يريد فك شفرة المسؤولية الجنائية المشتركة. إنه دعوة لفهم أن العدالة لا تفرق بين من طعن السكين ومن حملها، ولا بين جريمة انتهت في ثانية وجريمة امتدت لسنوات.

استعدوا لرحلة في دهاليز الزمن الإجرامي وغرف

العمليات الدموية، حيث تتحدد المصائر بناءً على دقيقة زمنية أو لمسة يد مشتركة.

الجزء الأول

الجريمة المستمرة وتحدي حسابات التقادم

الفصل الأول

ماهية الجريمة المستمرة وطبيعتها القانونية

المبحث الأول: التعريف القانوني للجريمة المستمرة

التمييز بين الجريمة اللحظية التي تنقضي بانتهاء فعلها كالضربة القاتلة والجريمة المستمرة التي يستمر فيها الركن المادي والنية الإجرامية معاً كالاختطاف وإخفاء

المسروقات والحبس غير المشروع. شرح نظرية استمرار الركن المادي كجوهر للاستمرار.

المبحث الثاني: أركان الاستمرار الوحدة المادية والوحدة النفسية

شرط استمرار الفعل المادي حالة وضع اليد والاحتجاز. شرط استمرار القصد الجنائي نية الإبقاء على الحالة غير المشروعة. ماذا لو انقطعت النية؟ هل تتحول الجريمة المستمرة إلى جريمة لحظية؟ تحليل اجتهادات محاكم النقض في القاهرة والجزائر وباريس حول انقطاع النية.

المبحث الثالث: التمييز بين الجريمة المستمرة والجريمة المتتابعة

الفروق الدقيقة بين الجريمة الواحدة المستمرة والجرائم المتتابعة تكرار نفس الفعل في أوقات مختلفة. الآثار القانونية لهذا التمييز على تعدد الجرائم

وعقوبتها. هل كل يوم اختطاف جريمة جديدة أم جريمة واحدة ممتدة؟

المبحث الرابع: أمثلة تطبيقية في التشريعات المقارنة

جرائم الاختطاف وحجز الأشخاص وإخفاء الأشياء المسروقة وترك العائلة دون نفقة وحمل السلاح بدون ترخيص في بعض التفسيرات. تحليل كيفية تصنيف هذه الأفعال في القوانين المصرية والجزائرية والفرنسية.

الفصل الثاني

نظام التقادم في الجرائم المستمرة

المبحث الأول: قواعد حساب مدة التقادم في الجرائم اللحظية

تذكير سريع بالقاعدة العامة: يبدأ التقادم من يوم وقوع الجريمة. الإشكالية: كيف تطبق هذه القاعدة على جريمة لم تنتهِ بعد؟

المبحث الثاني: اللحظة الحاسمة متى يبدأ تقادم الجريمة المستمرة؟

الرأي الراجح فقهاً وقضاءً: لا يبدأ التقادم إلا من يوم انتهاء الحالة غير المشروعة يوم الإفراج عن المختطف ويوم رد المسروقات ويوم الوفاة في الحبس غير المشروع. تحليل المبررات القانونية: استحالة ملاحقة مجرم لا يزال في حالة إجرامية فعالة.

المبحث الثالث: تأثير تجدد النية الإجرامية على التقادم

هل يعتبر كل يوم يمر تجديداً للنية الإجرامية يقطع التقادم؟ مناقشة نظرية تجدّد القصد الجنائي وتأثيرها على عدم سقوط الدعوى بالعفو العام أو التقادم طالما

استمرت الجريمة. مقارنة بين الموقف المصري الصارم في استمرار الجريمة والموقف الفرنسي الدقيق في تفاصيل انقطاع الاستمرار.

المبحث الرابع: انقطاع التقادم في الجرائم المستمرة

كيف تؤثر إجراءات التحقيق والمحاكمة على تقادم الجريمة المستمرة؟ هل توقف الإجراءات التقادم حتى لو استمرت الجريمة؟ تحليل نصوص قوانين الإجراءات الجنائية في الدول الثلاث بشأن انقطاع التقادم بأعمال التحقيق أو المحاكمة في ظل استمرار الركن المادي.

الفصل الثالث

إشكاليات قضائية في الجرائم المستمرة

المبحث الأول: موت الضحية أثناء الجريمة المستمرة

إذا مات المختطف أو المحبوس غير شرعية أثناء الاحتجاز، هل تنتهي الجريمة المستمرة فوراً وتبدأ جريمة جديدة القتل الخطأ أو العمد؟ أم تستمر جريمة الحبس حتى اكتشاف الجثة؟ تأثير ذلك على بدء حساب التقادم لجريمة الحبس وجريمة الوفاة.

المبحث الثاني: العفو العام والجرائم المستمرة

هل يشمل العفو العام الجرائم المستمرة التي بدأت قبل صدور العفو واستمرت بعده؟ الرأي السائد: العفو لا يسري إلا على الفترة السابقة على صدوره، وتستمر المسؤولية عن الفترة اللاحقة. دراسة حالات عفو تشريعية في مصر والجزائر وتطبيقها على جرائم الإخفاء والاختطاف.

المبحث الثالث: تنازع القوانين في الجرائم العابرة للحدود

جريمة اختطاف تبدأ في دولة وتستمر في دولة أخرى. أي قانون يحدد بداية ونهاية التقادم؟ قانون مكان البدء أم مكان الانتهاء؟ تطبيق قواعد تنازع القوانين الجنائية في التشريع الجزائري والمصري والفرنسي.

المبحث الرابع: عبء إثبات استمرار الجريمة

من يتحمل عبء إثبات أن الجريمة لا تزال مستمرة لتفادي التقادم؟ النيابة العامة أم الدفاع؟ دور القرائن في إثبات استمرار حالة الإخفاء أو الاحتجاز عبر السنين.

الجزء الثاني

المشاركة في الجرائم الجنائية وأحكام المساهمة

الفصل الرابع

النظرية العامة للمشاركة الإجرامية

المبحث الأول: أساس التجريم في المشاركة وحدة الجريمة وتعدد الفاعلين

لماذا يعاقب الشريك نفس عقوبة الفاعل الأصلي؟ نظرية وحدة الجريمة: المساهمة في فعل واحد ينتج نتيجة واحدة يجعل الجميع شركاء في النتيجة. الفرق بين المسؤولية الفردية والمسؤولية التضامنية في الجريمة الواحدة.

المبحث الثاني: التمييز بين الفاعل الأصلي والشريك

معايير التمييز التقليدية: من قام بالركن المادي مباشرة فهو فاعل، ومن ساعد أو حرض فهو شريك. تطور المعايير الحديثة: نظرية السيطرة على الفعل الألمانية وتأثيرها على الفقه الفرنسي والعربي. هل

المسيطر على العقل المدبر يعتبر فاعلاً حتى لو لم يلمس السلاح؟

المبحث الثالث: شروط قيام المسؤولية الجزائية للشريك

شرط وجود جريمة أصلية لا مشاركة في جريمة غير موجودة. شرط القصد الجنائي المشترك علم الشريك بالجريمة ونيته المساهمة فيها. شرط فعل المساهمة مادي أو معنوي. تحليل دقيق لكل شرط في ضوء اجتهادات المحاكم.

المبحث الرابع: استقلال عقوبة الشريك واستثنائها

مبدأ استقلال العقوبة: ظروف التشديد والتخفيف الشخصية تسري فقط على صاحبها. إذا كان الفاعل له ظرف تشديد كالقرابة والشريك لا، كيف تُقدر العقوبة؟ تطبيقات عملية في قضايا القتل والسرقة في القوانين الثلاثة.

الفصل الخامس

صور المشاركة المادية والمعنوية

المبحث الأول: التحريض كأخطر صور المشاركة المعنوية

تعريف التحريض: إيقاد الإرادة الإجرامية في نفس الغير. وسائل التحريض: هدايا وعود تهديدات إساءة استعمال السلطة مكائد احتيالية. الفرق بين التحريض المؤثر الموجب للعقاب والنصيحة العادية أو التحريض غير المؤثر. إثبات علاقة السببية بين التحريض والفعل الإجرامي.

المبحث الثاني: الاتفاق الجنائي والمؤامرة

متى يتحول مجرد الاتفاق إلى جريمة مستقلة المؤامرة ومتى يكون مجرد شروع في المشاركة؟ علاج قانوني للاتفاق على ارتكاب الجنايات في التشريعات العربية والفرنسية. دور الاجتماع الإجرامي في تكوين عصابات منظمة.

المبحث الثالث: المساعدة المادية المباشرة وغير المباشرة

تقديم الأسلحة والأدوات والوسائل المستخدمة في الجريمة. حراسة المكان ومراقبة الطريق ونقل الجناة. هل يجب أن تكون المساعدة حاضرة وقت التنفيذ أم يكفي الإعداد السابق؟ تحليل قضية حارس العصابة في اجتهادات النقض.

المبحث الرابع: المساعدة المعنوية والتأييد النفسي

التشجيع الحضوري في مكان الجريمة وإعطاء توجيهات أثناء التنفيذ والوعد بالإخفاء بعد الجريمة إذا اتفق عليه

مسبقاً. الحدود الدقيقة بين الحضور البريء والحضور المشارك معنوياً.

الفصل السادس

مسائل خاصة في المشاركة الإجرامية

المبحث الأول: المشاركة في الجرائم الخاصة الشخصية

هل يمكن المشاركة في جريمة الزنا أو القذف التي تتطلب صفة شخصية؟ الجدل الفقهي حول إمكانية مشاركة غير الزوج في جريمة الزنا ومشاركة غير الموظف في جرائم الرشوة. موقف المشرع المصري والجزائري والفرنسي من هذه الإشكالية.

المبحث الثاني: تجاوز نطاق الاتفاق الزيادة الإجرامية

إذا اتفق الشريك على سرقة فقتل الفاعل الأصلي شخصاً أثناء السرقة، هل يتحمل الشريك مسؤولية القتل؟ نظرية الانحراف عن القصد المشترك. شروط مسؤولية الشريك عن النتائج الزائدة التوقع والترابط الطبيعي.

المبحث الثالث: التراجع عن المشاركة والإعفاء من العقاب

هل يجوز للشريك التراجع قبل اكتمال الجريمة؟ شروط التراجع الفعال: منع حدوث الجريمة وإبلاغ السلطات وسحب المساعدة المقدمة. آثار التراجع على المسؤولية الجنائية في القوانين المقارنة. هل يعفى تماماً أم يخفف عنه؟

المبحث الرابع: المسؤولية المدنية التضامنية للشركاء

الأثر المدني للمشاركة: التضامن في دفع التعويضات

للضحية. هل تشمل التضامن الغرامات والتكاليف القضائية؟ الفروق بين التضامن الجنائي والتضامن المدني في التشريعات الثلاثة.

الجزء الثالث

الفاعل الأصلي في جريمة القتل العمد

الفصل السابع

تحديد هوية الفاعل الأصلي في القتل

المبحث الأول: تعريف الفاعل الأصلي في القتل العمد

من هو الذي ينفذ الركن المادي للقتل التوجيه والطعن والإطلاق والخنق؟ التمييز بين من نفذ الفعل بيده وبين

من استخدم غيره كأداة الفاعل المعنوي المباشر.
حالات استخدام الصبي أو المجنون كأداة للقتل.

المبحث الثاني: تعدد الفاعلين الأصليين في جريمة قتل واحدة

حين يوجه عدة أشخاص ضربات قاتلة في وقت واحد، من هو الفاعل الأصلي؟ نظرية مساهمة الأسباب: كل من ساهم بضربة قاتلة أو ساهمت ضربته في تعجيل الوفاة يعتبر فاعلاً أصلياً. صعوبة التمييز بين الضربة القاتلة والضربات غير القاتلة في المعارك الجماعية.

المبحث الثالث: الفاعل الأصلي والشريك في القتل خط رفيع

متى يتحول الشريك مثل ممسك الضحية إلى فاعل أصلي؟ نظرية التعاون المباشر: إذا كان فعل الشريك لا غنى عنه لوقوع الجريمة، قد يعامل معاملة الفاعل. مقارنة بين التفسير الضيق فرنسا تاريخياً والتفسير

الواسع مصر والجزائر حالياً لدور ممسك الضحية في القتل.

المبحث الرابع: القتل بواسطة وسيلة غير مباشرة

من يضع سماً في طعام ومن يرسل طرداً مفخخاً ومن يقطع فرامل سيارة. هل يعتبر هؤلاء فاعلين أصليين أم شركاء؟ الإجماع الفقهي على اعتبارهم فاعلين أصليين لأنهم باشروا الفعل المؤدي للموت وإن كان بتنفيذ آلي أو طبيعي متأخر.

الفصل الثامن

القصد الجنائي في القتل العمد

المبحث الأول: عنصر القصد في القتل العمد

ضرورة توافر نية الإماتة قصد القتل لدى الفاعل الأصلي. الفرق بين القصد العام نية الفعل والقصد الخاص نية النتيجة الموت. إثبات القصد من خلال طريقة الاعتداء ونوع السلاح ومكان الضرب وتكراره.

المبحث الثاني: القصد المشترك في القتل الجماعي

كيف يثبت القصد المشترك بين مجموعة اعتدت على ضحية واحدة؟ نظرية وحدة الهدف: إذا كان الاتفاق على الاعتداء بقصد القتل، فالجميع قتلة عمد. إذا كان الاتفاق على الضرب فقط ومات الضحية، تتحول التهمة للضرب المفضي للموت للجميع ما لم يثبت قصد القتل لدى فرد معين.

المبحث الثالث: الخطأ في الشخص وفي الوسيلة

إذا قصد الفاعل قتل أ فقتل ب خطأً، هل يعد قاتلاً عمداً لـ ب؟ نظرية انتقال القصد الجنائي. إذا استخدم الفاعل وسيلة ظنها قاتلة فلم تقتل كالسم الفاسد،

حكم الشروع في القتل العمد. تطبيقات قضائية من محاكم الجنايات في الدول الثلاث.

المبحث الرابع: العلاقة السببية بين فعل الفاعل والموت

ضرورة ثبوت أن فعل الفاعل الأصلي هو السبب المباشر في الموت. تأثير التدخلات اللاحقة خطأ طبي مرض مفاجئ على قطع السببية وإعفاء الفاعل من تهمة القتل العمد والاكتفاء بالشروع أو الضرب. دور الخبرة الطبية الشرعية في تحديد سبب الوفاة الحقيقي.

الفصل التاسع

ظروف التشديد والتخفيف في القتل العمد

المبحث الأول: ظروف التشديد الموضوعية والشخصية

التشديد بسبب الوسيلة السم والتعذيب وبسبب الغرض تسهيل جريمة أخرى وبسبب الصفة أصول فرع زوج. هل تمتد ظروف التشديد الشخصية للشركاء؟ القاعدة: لا تسري إلا على من اتصف بها، إلا إذا كان الشريك عالماً بها ومستغلاً لها.

المبحث الثاني: الأعذار المخففة في القتل العمد

الاعتداء الخطير على الشرف جريمة الشرف واكتشاف الزوجة في حالة تلبس وطلب الضحية الرحمة. هل يستفيد الشريك من عذر مخفف استفاد منه الفاعل الأصلي؟ الجدل حول طبيعة العذر موضوعي أم شخصي وتأثيره على عقوبة الشركاء.

المبحث الثالث: البدء في التنفيذ والشروع في القتل

متى يعتبر الفعل شروعاً في القتل العمد؟ شروع

مباشر شروع مقارب شروع بعيد. معايير البدء في التنفيذ في القتل. أثر التراجع الإرادي في مرحلة الشروع. مقارنة المعايير القضائية في تقدير الشروع بين المحاكم المصرية والجزائرية والفرنسية.

المبحث الرابع: المنافسة بين الجرائم في القتل

إذا وقع القتل أثناء سرقة أو اغتصاب، كيف تتم المنافسة بين الجرائم؟ مبدأ الامتصاص أم التجمع؟ المعالجة القانونية للجرائم المركبة في التشريعات المقارنة وعقوبة الإعدام أو السجن المؤبد في الجرائم الموصوفة.

الجزء الرابع

دراسات تطبيقية واجتهادات قضائية رائدة

الفصل العاشر

نماذج من اجتهادات محاكم النقض

المبحث الأول: اجتهادات محكمة النقض المصرية

تحليل أحكام رائدة في: اعتبار مختطفي الأطفال مجرمين مستمرين حتى الإفراج، مسؤولية الشريك المعنوي في جرائم القتل السياسي، تكييف فعل ممسك الضحية كفاعل أصلي.

المبحث الثاني: اجتهادات المجلس الأعلى للقضاء الجزائري

دراسة أحكام في: الجرائم المستمرة ضد أمن الدولة، المشاركة في العصابات الإجرامية المنظمة، تشديد عقوبة القتل العمد في حق الأصول.

المبحث الثالث: اجتهادات محكمة النقض الفرنسية

مقارنة الدقة الفرنسية في: التمييز بين الفاعل والشريك في جرائم القتل المعقدة، تطبيق نظرية السيطرة على الفعل، معالجة قضايا التقادم في الجرائم ضد الإنسانية المستمرة.

المبحث الرابع: دروس مستفادة وتوصيات موحدة

استخلاص المبادئ المشتركة والاختلافات الجوهرية. الدعوة لتقريب المفاهيم فيما يخص الجرائم المستمرة والمشاركة لضمان عدالة أكثر تناسقاً في المنطقة.

الفصل الحادي عشر

إشكاليات الإثبات في الجرائم المشتركة والمستمرة

المبحث الأول: إثبات استمرار النية الإجرامية

صعوبة إثبات استمرار نية الإخفاء أو الاحتجاز عبر سنوات. دور القرائن والاعترافات والمراسلات في إثبات الاستمرار.

المبحث الثاني: إثبات الاتفاق الجنائي الضمني

كيف يثبت وجود اتفاق مسبق على القتل دون وثائق أو اعتراف صريح؟ الاستدلال من السلوك المتزامن وتوزيع الأدوار والاتصال السابق.

المبحث الثالث: شهادة الشريك في الإثبات

حجية شهادة أحد المشاركين ضد الآخرين. ضوابط قبول شهادة الشريك قرائن مؤيدة وعدم وجود دافع للانتقام. الفروق في التعامل مع شهادة الشريك بين الأنظمة الثلاثة.

المبحث الرابع: الخبرة الفنية ودورها في تحديد الفاعل الأصلي

دور طب الشرعة في تحديد الضربة القاتلة ودور الخبراء الرقميين في تتبع الاتصالات لإثبات التنسيق بين الشركاء.

الخاتمة العامة

نحو عدالة دقيقة في الزمن والمسؤولية

أيها القارئ،

لقد أتممنا رحلة شاقة ومعقدة في أعماق ثلاثة أعمدة أساسية في القانون الجنائي: الزمن في الجريمة المستمرة، التعدد في المشاركة الإجرامية، والتحديد

الدقيق للفاعل الأصلي في القتل العمد. لقد رأينا كيف أن الدقيقة الزمنية قد تفصل بين السقوط بالتقادم والملاحقة الأبدية، وكيف أن اللمسة البسيطة لشريك قد تجعله قاتلاً بمحض الإرادة المشتركة، وكيف أن تحديد من وجه الضربة القاتلة قد يكون مفتاح الحياة أو الموت في ميزان العدالة.

إن الدقة في تكييف الجريمة المستمرة، والإنصاف في توزيع المسؤولية بين الشركاء، والعدالة في تحديد الفاعل الأصلي، ليست مجرد مسائل فنية قانونية، بل هي ضمانات جوهرية لحقوق الإنسان وحماية للمجتمع من الإفلات من العقاب أو الظلم بالبراءة.

القانون الجنائي الحي هو الذي يتطور ليفهم تعقيدات الجريمة المستمرة في العصر الحديث، وليستوعب أشكال المشاركة الجديدة في الجريمة المنظمة، وليحدد بدقة المسؤولية في جرائم العنف المتزايدة. إن اجتهادات المحاكم في مصر والجزائر وفرنسا، رغم اختلافاتها، تصب جميعاً في هدف نبيل: ألا يفلت

مجرم من عقابه بحيلة زمنية، وألا يُظلم بريء بتهمة مشاركة لم يرتكبها.

فلنكن دائماً حراساً للدقة القانونية، لأن في الدقة تكمن العدالة، وفي العدالة يكمن استقرار المجتمعات.

والله ولي التوفيق، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

تم بحمد الله وتوفيقه

د. محمد كمال عرفه الرخاوي

الباحث والمستشار والخبير والفقيه والمؤلف القانوني والمحاضر الدولي في القانون